



## مجلة الشفافية والرقابة بنيج الهرمية

### الأمانة العامة

مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

# النشرة الرسمية

العدد 54

بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات سلطنة عمان ودولة قطر

من منتج كلوريد الكالسيوم

ذات منشأ/المصدرة من جمهورية الهند وجمهورية مصر العربية

التاريخ: 23/12/2025

الموافق: 03/07/1447هـ



# النشرة الرسمية

نشرة رسمية يصدرها مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في

التجارة الدولية لدول مجلس التعاون

بموجب القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية

النشرة الرسمية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية  
جميع الحقوق محفوظة



## مقدمة:

انطلاقاً من الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانسجاماً مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس والمتعلقة لتحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، ولأهمية الصناعة الخليجية في اقتصاديات الدول الأعضاء، أصبح من الضروري قيام دول المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية الموجهة إليها من غير الدول الأعضاء والتي تسبب ضرراً للصناعة الخليجية أو تهدد بوقوعه أو تعيق قيامها.

واستناداً إلى أحكام القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية واستناداً للمادة (86) من اللائحة التنفيذية للقانون الموحد، والتي تنص على أن يصدر مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية نشرة رسمية ينشر فيها كل ما نص القانون واللائحة التنفيذية على نشره، وبناء عليه يسر مكتب الأمانة الفنية إصدار النشرة الرسمية العدد (54).



## الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

### مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات سلطنة عمان ودولة قطر من منتج كلوريد

**الكالسيوم ذات منشأ/المصدرة من جمهورية الهند وجمهورية مصر العربية**

بالاستناد إلى القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية، واستناداً إلى قرار اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون (اللجنة الدائمة) رقم 17/67 غ 2025 بالموافقة على قبول شكوى مكافحة الإغراق المقدمة من الصناعة الخليجية لمنتج كلوريد الكالسيوم بكل من دولة قطر وسلطنة عمان وببدء التحقيق بشأنها، فإن مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بالأمانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مكتب الأمانة الفنية) يعلن عن بدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات دولة قطر وسلطنة عمان طبقاً لأحكام الفقرة (4) من المادة 6 من اللائحة التنفيذية من منتج كلوريد الكالسيوم ذات منشأ/المصدرة من جمهورية الهند وجمهورية مصر العربية (المنتج محل التحقيق)، وذلك من تاريخ نشر هذا الإعلان بالنشرة الرسمية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية (النشرة الرسمية) وفقاً لما يلي:



## 1. الشكوى:

تلقي مكتب الأمانة الفنية شكوى متضمنة الأدلة والقرائن من شركة عمان كلورين ش.م.ع.ع - سلطنة عمان والشركة المتحدة للكيماويات - دولة قطر (يشار لهم فيما بعد بالصناعة الشاكية) طبقاً لاحكام المادة (2-2) والفقرة (4) من المادة 6 من اللائحة التنفيذية، تدعي فيها أن الواردات من المنتج محل التحقيق ترد إلى السوق العماني والقطري بأسعار مغفرقة من جمهورية الهند وجمهورية مصر العربية وألحقت ضرراً مادياً وتهدد بإلحاق ضرر مادي للصناعة العمانية والقطري.

## 2. الصناعة الخليجية:

الصناعة الشاكية هي شركة عمان كلورين ش.م.ع.ع بسلطنة عمان والشركة المتحدة للكيماويات بدولة قطر، ويمثل حجم إنتاج الصناعة الشاكية 100% من إجمالي حجم الإنتاج في الدولتين.

## 3. المنتج محل التحقيق والمنتج الخليجي المشابه:

كلوريد الكالسيوم، (Calcium Chloride)، هو ملح يتكون عند الجمع بين جزيئات الكالسيوم والكلور والصيغة الكيميائية له  $CaCl_2$  والذي يندرج تحت البند الجمركي (28272000) من التعرية الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت مسمى كلوريد الكالسيوم.

ويستخدم المنتج المعنوي في قطاعات مختلفة ومتعددة مثل البناء، الطرق، الخرسانة، الصناعات الكيماوية، المواد الغذائية، والاسمدة الزراعية، معالجة المياه، المنسوجات والحماية من الحرائق وكذلك في حمامات السباحة، كما يستخدم في الدول ذات الطقس البارد بنطاق واسع كمضاد للتجميد.



وقد أفادت الصناعة الشاكية أن المنتج الخليجي المشابه هو منتج مماثل، له مواصفات مماثلة للمنتج المستورد محل التحقيق ولهم نفس طريقة التصنيع ونفس الاستخدامات وهناك قابلية الإحلال فيما بينهما.

#### 4. الادعاء بالإغراق:

ادعت الصناعة الشاكية أن الواردات من المنتج محل التحقيق ترد إلى السوق العماني والقطري بأسعار مغفرة، وقد قامت الصناعة الشاكية بمقارنة سعر التصدير للمنتج محل التحقيق مع القيمة العادلة للمنتج المشابه داخل السوق المحلية للدول المعنية بالتحقيق عند نفس المستوى التجاري، وأسفرت هذه المقارنة عن وجود هامش إغراق لا يمكن إغفالها وتزيد عن 2% من سعر التصدير.

#### 5. الادعاء بالضرر المادي والتهديد به والعلاقة السببية:

ادعت الصناعة الشاكية أن هناك زيادة في حجم الواردات محل التحقيق بصورة مطلقة ونسبة مقارنة بالإنتاج مما ألحق ضرراً مادياً بالصناعة العمانية والقطريه تمثل في وجود بعض الآثار السعرية وتأثير بعض العوامل الاقتصادية للصناعة الشاكية سلباً بسبب الزيادة في الواردات المدعى عليها بالإغراق.

كما ادعت الصناعة الشاكية أن الزيادة في حجم الواردات المدعى عليها بالإغراق قد تسبب تهديداً بوقوع ضرر مادي عليها، تمثلت مظاهره في ارتفاع معدل الزيادة الكبيرة في حجم الواردات المدعى عليها بالإغراق بما يشير إلى احتمال حدوث زيادة كبيرة في الاستيراد؛ كما ان هناك قدرة إنتاجية كافية ومخزون متراكم وزنادة كبيرة في القدرة التصديرية للدول محل التحقيق بما يشير إلى احتمال حدوث زيادة كبيرة في الصادرات المغفرة نحو سلطنة عمان ودولة قطر؛ وأيضاً تأثير الواردات المدعى عليها بالإغراق على الأسعار الخليجية من خلال وجود خفض وكتب سعرى وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الواردات.



## 6. الإجراءات:

تم إخطار سفارات جمهورية الهند وجمهورية مصر العربية في دولة المقر بمدينة الرياض بتلقي الشكوى وذلك قبل بدء إجراءات التحقيق وفقاً للفقرة (1) من المادة (7) من اللائحة التنفيذية.

تولى مكتب الأمانة الفنية فحص مدى دقة وكفاية البيانات والأدلة التي وردت في الشكوى، وأصدرت اللجنة الدائمة قرارها بقبول الشكوى وبعد التحقيق ضد واردات سلطنة عمان ودولة قطر من جمهورية الهند وجمهورية مصر العربية وذلك بعدما ثبت لديها أن البيانات والمعلومات والأدلة والقرائن المقدمة في الشكوى كافية لإجراء التحقيق وفقاً للمادة (4) من اللائحة التنفيذية للقانون الموحد، وبناء عليه ووفقاً للمادة (9) من اللائحة التنفيذية تم إعلان قرار بدء التحقيق ضد واردات دولة قطر وسلطنة عمان من المنتج محل التحقيق في هذه النشرة الرسمية ويعتبر تاريخ هذا الإعلان تاريخاً لبدء إجراءات التحقيق.

## 7. فترة التحقيق:

- فترة التحقيق في الإغراق من 01 يوليو 2024م إلى 30 يونيو 2025م
  - فترة تقييم الضرر من 01 يناير 2022م إلى 30 يونيو 2025م
- استناداً إلى المادة (23) من اللائحة التنفيذية، يتم الانتهاء من التحقيق خلال فترة لا تتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ نشر الإعلان بالنشرة الرسمية، ويجوز تمديد مدة التحقيق في حالات استثنائية لفترة أقصاها (6) أشهر.

## 8. الاستبيانات وجمع المعلومات:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية فإن مكتب الأمانة الفنية سيقوم بإرسال الاستبيانات إلى الأطراف المعروفين لديه من المنتجين المصدرين الأجانب<sup>1</sup> والصناعة الخليجية

<sup>1</sup> بالنسبة للمنتجين المصدرين الأجانب غير المعروفين فسيتم إبلاغهم من خلال الممثل الدبلوماسي المعتمد للدول المعنية بالتحقيق بدولة المقر



والمستوردين الخليجيين واتحاد الغرف. أما بالنسبة لغير المعروفين فيمكّهم الاطلاع على النشرة الرسمية المتاحة على موقع الامانة العامة لمجلس التعاون والتي تحتوي على رابط الاستبيانات الخاصة بالأطراف المعنية (المتجرين المصدرين الأجانب، المستوردين، المستهلكين، والصناعة الخليجية). حيث يتيح مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية الاستبيانات على الرابط التالي ويجب على كل طرف من الأطراف ذوي العلاقة والمصلحة أن يحدد نوع الاستبيان المناسب له وفقاً لنشاطه:

[https://drive.google.com/drive/folders/1-Wvscz7s6O7F1Uim\\_GOhcPTJ78vUxUwN?usp=sharing](https://drive.google.com/drive/folders/1-Wvscz7s6O7F1Uim_GOhcPTJ78vUxUwN?usp=sharing)

ويتعين على كافة الأطراف المعنية ذوي العلاقة أو المصلحة الذين يرغبون بالمشاركة في التحقيق الالتزام بأن يعلنوا عن أنفسهم ويقومون بالرد على الاستبيانات إلكترونياً بشكل كامل وواضح لمكتب الأمانة الفنية في مدة لا تتجاوز (40) يوماً من تاريخ إرسال الاستبيانات لهم أو للممثل الدبلوماسي المعتمد للدول المعنية بالتحقيق وذلك وفقاً لأحكام المادة (12) من اللائحة التنفيذية أو من تاريخ إتاحة الاستبيانات بالرابط الموضح بالنشرة الرسمية المتاحة على موقع الامانة العامة، علماً بأنه يتغير تقديم تلك الردود خلال أوقات العمل الرسمية لمكتب بدءاً من الساعة 08:00 صباحاً حتى الساعة 15:00 عصراً بتوقيت المملكة العربية السعودية، ويمكن للأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة تقديم الردود على الاستبيانات باللغة العربية أو الانجليزية.

كما يتغير على الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة الذين يرغبون في التعليق على النص غير السري للشكوى المتاحة على الرابط المنشور في هذه النشرة، أن يقدموا تعليقاتهم باللغة العربية وذلك في غضون (15) يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالنشرة الرسمية.

## 9. أسلوب العينة:

وفقاً لنص المادة (13) من اللائحة التنفيذية "إذا كان عدد المصدرين أو المتجرين أو المستوردين أو أنواع المنتجات أو العمليات التجارية محل التحقيق كثيراً بشكل يعيق التحقيق، يجوز أن يتم قصر التحقيق



على عينة ممثلة للأطراف ذوي العلاقة أو المنتجات أو العمليات التجارية باستخدام عينات صحيحة إحصائيا، على أساس المعلومات المتاحة وقت الانتقاء، أو على أكبر نسبة مئوية من حجم الصادرات أو الإنتاج أو المبيعات من البلد المعنى التي يكون من المعمول التتحقق منها خلال الفترة المحددة للتحقيق". فإنه يجوز لمكتب الأمانة الفنية تطبيق أسلوب العينة سواء في حالة وجود عدد كبير من الأطراف المعنية أو أنواع المنتج محل التحقيق، علماً بأن مكتب الأمانة الفنية سيقرر إمكانية اللجوء لأسلوب العينة من عدمه بعد استلام الردود على استبيانات التحقيق بالشكل المطلوب خلال المهل الزمنية المحددة وفقاً لما تم توضيحه في الفقرة 8 من هذه النشرة.

## 10. الأطراف المتعاونة في التحقيق:

سيتم اعتبار الشركات متعاونة في التحقيق في حال أعلنت عن نفسها وردت على استبيان التحقيق وفقاً للشكل المطلوب وخلال المهل الزمنية المحددة وفقاً للفقرة 8 من هذه النشرة، وبتقديم الرد على استبيان التحقيق بصورة كاملة فهذا يعني موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ويقتضي ضمناً قبول زيارة التحقق الميدانية حال تقرر إجراؤها.

وفي حال اللجوء إلى أسلوب العينة بالنسبة للشركات الأجنبية المنتجة المصدرة والذين تم اعتبارهم أطرافاً متعاونة كنتيجة لتقديمهم الرد كاملاً على استبيان التحقيق ولكن لم تشملهم العينة، في هذه الحالة سيتم تطبيق رسوم مكافحة الإغراق حال فرضها بمقدار المتوسط المرجح لهامش الإغراق المحتسب للمنتجين المصدرين الذين شملتهم العينة وذلك وفقاً لأحكام الفقرة (5) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية.

كما أنه وفقاً لأحكام الفقرة (6) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية، يمكن لمكتب الأمانة الفنية تحديد هامش منفرد للإغراق لأي منتج مصدر لم يتم اختياره في العينة إذا قام بالرد على الاستبيان بشكل كامل



واوضح خلال الفترة الزمنية المحددة في هذا الإعلان، إلا إذا كان عدد المنتجين المصدرين كبيراً إلى حد يجعل البحث الفردي عبئاً أثقل مما يجب ويحول دون استكمال التحقيق في الوقت المناسب.

## 11. جلسات الاستماع:

طبقاً لأحكام المادة (14) من اللائحة فإنه يجوز لكافحة الأطراف ذوي المصلحة طلب عقد جلسات استماع من مكتب الأمانة الفنية بهدف عرض آرائهم وتقديم حجتهم أو أي معلومات أخرى شريطة تقديم طلب كتابي لمكتب الأمانة الفنية يتضمن الأسباب المحددة لطلب الاستماع خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

## 12. زيارات التحقق الميدانية

طبقاً لأحكام المادة (18) من اللائحة التنفيذية يجوز لمكتب الأمانة الفنية القيام بزيارات ميدانية للشركات المعنية داخل الدول المعنية أو داخل دول مجلس التعاون للتحقق من المعلومات المقدمة وللحصول على مزيد من التفاصيل بخصوص البيانات والمعلومات التي يقتضيها التحقيق.

## 13. سرية البيانات

المعلومات التي تقدمها الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة على أنها سرية بناء على سبب يبرر ذلك، تعامل معاملة البيانات السرية ولا يجوز الكشف عنها دون إذن كتابي وتصريح من الطرف الذي قدمها، وذلك وفقاً للمادة (12) من القانون الموحد.

إذا تقدم أي طرف ذو علاقة أو مصلحة بمعلومات ذات طابع سري أو تم تقديمها على أساس السرية، فيتعين عليه وفقاً لأحكام المادة (19) من اللائحة التنفيذية تقديم ملخص غير سري يحوي تفاصيل كافية لفهم جوهر محتويات البيانات والمعلومات السرية. وإذا تعذر التلخيص، يتوجب على مقدم هذه



المعلومات السرية أن يوفر بياناً بالأسباب التي تجعل التلخيص غير ممكن، والا فيجوز لمكتب الأمانة الفنية أن يستند في نتائجه على البيانات المتاحة.

## 14. عدم التعاون

في الأحوال التي لا يتم فيها تقديم المعلومات الازمة في المدد الزمنية المحددة أو الأشكال المطلوبة، أو تمت إعاقه سير التحقيق بأي شكل من الأشكال، يجوز إصدار تحديات إيجابية أو سلبية استناداً للبيانات المتاحة، وفقاً للمادة (26) من اللائحة التنفيذية.

في الأحوال التي يتبيّن فيها قيام أي طرف ذو مصلحة بتقديم بيانات مخلوطة أو غير صحيحة، يتم استبعادها ويجوز الاعتماد على البيانات المتاحة.

## 15. الملف العام

يتبع مكتب الأمانة الفنية، بناءً على طلب كتابي، المعلومات غير السرية للأطراف ذوي المصلحة أو العلاقة للاطلاع عليها من خلال الملف العام خلال فترة التحقيق وحتى قبل صدور التحديات النهائية، وذلك طبقاً لأحكام الفقرة (3) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية.

## 16. طريقة تقديم المعلومات

يتم تقديم كل المعلومات ذات الصلة بالتحقيق والمعلومات المطلوبة في هذا الإعلان والإجابات على الاستبيانات والخطابات والمراسلات المقدمة من قبل الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة بصورة إلكترونية إلى مكتب الأمانة الفنية، وتنص وجوباً على الاسم، العنوان، البريد الإلكتروني، والهاتف للطرف ذو العلاقة أو المصلحة.

يتعين على الأطراف ذات العلاقة والمصلحة المشاركين في التحقيق تقديم كافة تعليقاتهم ودفعهم خلال كافة مراحل التحقيق وجوباً باللغة العربية، وفي حال كانت التعليقات المقدمة مترجمة من لغة أخرى يلزم



أن تكون الترجمة مقدمة من مكتب ترجمة مرخص بأحد دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية  
شريطة أن تكون الترجمة مقبولة لدى المكتب.



تم مراسلة مكتب الأمانة الفنية عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي:

الأستاذ/ محفوظ بن ناصر الرقادى

مدير عام مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

البريد الإلكتروني: [tsaip-Inv@gccsg.org](mailto:tsaip-Inv@gccsg.org)

ولمزيد من الاستفسار الرجاء التواصل على الأرقام التالية:

الهاتف: +966112551329

+966112551388:

+966112551389:



مجلن الشفاف والأخلاص في البيع العربية  
الأمانة العامة

**GCC-Bureau of Technical Secretariat for Anti  
Injurious Practices in International Trade**

**NON-OFFICIAL TRANSLATION**

**54 Volume**

**Official  
Gazette**

**Initiation of an Anti-Dumping Investigation on Imports into  
Sultanate of Oman and State of Qatar of Calcium Chloride  
originating in or exported from the Republic of India and  
the Arab republic of Egypt.**

**Date: 23/12/2025  
03/07/1447**



Subscription Fees : Single Edition: 100 SAR or its equivalent - Yearly Subscription: 500 SAR or its equivalent

# **This Official Gazette**

**This Official Gazette is issued by the GCC - Bureau of**

**Technical Secretariat for Anti Injurious Practices in**

**International Trade in accordance with GCC Common Law**

**of Anti-Dumping, Countervailing Measures and**

**Safeguards, and its Regulation**



## **Introduction:**

In compliance with the basic objectives of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, and in conformity with the objectives of the GCC Unified Economic Convention seeking to achieve economic integration among GCC member States, and aware of the crucial role played by GCC industries in the economies of the GCC member States, it becomes vital for the member States to take necessary measures against dumping, subsidy and increase of Imports, which cause injury, threat of injury, or retardation to GCC industries.

Pursuant to Article 86 of the Rules of Implementation of the GCC Common Law on Antidumping, Countervailing Measures and Safeguard Measures which States, "The Technical Secretariat issues an *Official Gazette* where it publishes all publications required under this Common Law and its Rules of Implementation".

Hereby, GCC-Bureau of Technical Secretariat for Anti Injurious Practices in International Trade pleased to publish the Notice Volume No (54) of the *Official Gazette* of GCC- Bureau of Technical Secretariat for Anti-Injurious Practices in International Trade.



## **The GCC - Bureau of Technical Secretariat for Anti Injurious Practices in International Trade**

### **Initiation of an Anti-Dumping Investigation on Imports into Sultanate of Oman and State of Qatar of Calcium Chloride originating in or exported from the Republic of India and the Arab republic of Egypt.**

In conformity with the GCC Common Law on Anti-Dumping, Countervailing and Safeguard Measures and its Rules of Implementation, (hereinafter referred to as the Regulation), and upon the decision no. (67/17AD/2025) of the Permanent Committee of Anti Injurious practices in the International Trade (hereinafter referred to as the Permanent Committee) regarding accepting the anti-dumping complaint lodged by the GCC industry and approving the initiation of the anti-dumping investigation. the GCC- Bureau of Technical Secretariat for Anti-Injurious Practices in International Trade (hereinafter referred to as the GCC-TSAIP), announces the initiation of anti-dumping investigation against Oman and Qatar Imports according to article 6-4 from the Regulation of " Calcium Chloride" (product under investigation), Originating in or Exported from the Republic of India and Arab Republic Of Egypt, effective from the date of publication of this notice in the Official Gazette of the GCC-TSAIP (the "Official Gazette") according to the following:-



## **1. Complaint:**

The GCC-TSAIP received a complaint containing data and evidence from Oman chlorine S.A.O.G.- Sultanate of Oman and United Chemicals W.L.L.- State of Qatar (hereafter referred to as the “complainant”), pursuant to Articles (2-2) and (6-4), alleging that imports of the product under investigation from the Republic of India and Arab Republic Of Egypt are being imported into Omani and Qatari markets at dumped prices causing material injury and threat thereof to the Omani and Qatari industry.

## **2. GCC Industry:**

The complainant is Oman chlorine from Sultanate of Oman and United Chemicals W.L.L. from state of Qatar represents 100% of the total production quantity in both countries.

## **3. Product under investigation and GCC like Product:**

Calcium chloride is a salt formed when calcium and chlorine molecules are combined. Its chemical formula is  $\text{CaCl}_2$  and it falls under customs item 28272000 of the unified customs tariff of the Gulf Cooperation Council countries, under the name calcium chloride.

The product is used in various sectors such as construction, roads, concrete, chemical industries, food, agricultural fertilizers, water treatment, textiles, fire protection, and swimming pools. It is also widely used in cold countries as an antifreeze.

The complainant clarified that the GCC like product is alike product in all respects to the product under investigation and they have the same production process, same end uses, and substitutability.



#### **4. Dumping Allegation:**

The Complainant alleged that imports of the product under investigation is being imported into Oman and Qatar market at dumped prices. The Complainant made comparison between the export price of the product under investigation and the normal value of the like product in the domestic market in the countries concerned at the same level of trade. This comparison resulted in the existence of dumping margins higher than 2% of the export price and thus could not be ignored.

#### **5. Alleged Material Injury and threat thereof and Causal Link:**

The Complainant alleged that there has been a significant increase in the volume of the allegedly dumped imports of the product under investigation in absolute terms and relative to the GCC production, which caused material injury to the Omani and Qatari industry represented in the existence of price effects, and negative impact on economic factors of the GCC industry due to the increase of the alleged dumped import.

The Complainant also alleged that the significant increase in the volume of the allegedly dumped imports of the product under investigation may cause threat of injury to the GCC industry that is represented in: significant rate of increased volume of dumped imports, which indicates the likelihood of a substantially increase in imports; Existence of sufficient freely disposable production capacity, and imminent significant increase in the production capacity with inventory accumulation and export capacity of the concerned countries, indicating the likelihood of substantially increased in dumped exports to Oman and Qatar markets; The impact of dumped imports on domestic prices through the existence of price depression and price suppression, which would likely increase the demand for imports under investigation.



## 6. Procedures:

The embassies of the Republic of India and Arab Republic of Egypt in The Kingdom of Saudi Arabia have been notified of the complaint prior to the initiation of investigation procedures, in accordance with Article 7(1) of the Regulation.

The GCC-TSAIP examined the accuracy and adequacy of the data contained in the complaint. Consequently, the Permanent Committee, in accordance with Article (4) of the Regulation, decided to accept the complaint and to initiate the investigation. Accordingly, the initiation notice is published in this Official Gazette in accordance with Article (9) of the Regulation, and the publication date of this notice shall be considered the effective date of the initiation of this investigation.

## 7. Investigation Period:

- The period for dumping investigation is from July 1<sup>st</sup>, 2024, to June 30<sup>th</sup>, 2025,
- The injury investigation period is from January 1<sup>st</sup>, 2022, to June 30<sup>th</sup>, 2025.

According to Article (23) of the Regulation, the investigation shall be completed within (12) months from its date of initiation. This period may be extended, in special circumstances, for no more than (6) months.

## 8. Questionnaires and Collecting Information

In order to obtain the necessary information for the investigation, the GCC-TSAIP will send questionnaires to the known parties, including <sup>1</sup>foreign exporting producers, GCC producers, importers, and the Federation of GCC Chambers. As for unknown parties, they can refer to the Official Gazette available on the website of the General Secretariat of the Gulf Cooperation Council, which contains a link to the

---

<sup>1</sup> regarding the unknown foreign exporting producers, the questionnaires will be submitted to the appropriate diplomatic representative of the concerned country in the country/ies of residency in Riyadh.



questionnaires for the concerned parties (foreign exporting producers, importers, consumers, and the GCC industry).

The GCC-TSAIP provides the questionnaires at the following link

[https://drive.google.com/drive/folders/1-Wvscz7s6O7F1Uim\\_GOhcPTJ78vUxUwN?usp=sharing](https://drive.google.com/drive/folders/1-Wvscz7s6O7F1Uim_GOhcPTJ78vUxUwN?usp=sharing)

Each concerned party must specify the appropriate type of questionnaire according to their activity: All interested parties who wish to participate in the investigation shall make themselves known and submit their responses to the questionnaires electronically in a complete and clear manner to the GCC-TSAIP within (40) days from the date the questionnaires are sent to them or to the diplomatic representative of the countries concerned, according to the provisions of Article (12) of the Rules of Implementation, or from the date the questionnaires are made available at the link indicated in this official gazette provided that such responses must be submitted during the GCC-TSAIP working hours of the office, starting from 08:00 AM to 03:00 PM Saudi Arabia local time, and the concerned parties may submit their responses in Arabic or in English.

Interested Parties who wish to submit comments on the complaint - available through the link included in this Official Gazette- must submit their comments in Arabic within (15) days from the date of publication of this official Gazette and within the specified working hours as indicated above

## 9. Sampling Techniques:

According to Article (13 ) of the Regulation, “If the number of exporters, producers, importers, types of products or transactions under investigation are so large as to make such investigation impracticable, the investigation may be limited to a representative sample of interested parties, products under investigation, or transactions by using statistically-valid samples based on either the information available at the time of selection or the largest percentage of export volume, production, or sales of the concerned country which can be reasonably verified during the period of the investigation”.



The GCC-TSAIP may resort to apply sampling technique in case of the existence of large number of interested parties or types of products under investigation. The GCC-TSAIP will decide whether to resort to the sample technique after receiving complete and full responses to the investigation questionnaires as required within the time limits specified according to paragraph 8 of this notice.

## **10. Cooperating Parties in the Investigation:**

Companies will be considered cooperating in the investigation if they make themselves known and submit full responses to questionnaires as required and within the time limits specified according to paragraph 8 of this notice. By submitting a complete and full response to the questionnaire, the company agrees to the possibility of being included in the sample and accepting the verification visit, if decided to be conducted.

In the event that the sample method is used for foreign exporting producers companies who were considered cooperating parties as a result of their submission to a complete and full response to the foreign exporting producers' questionnaire but not included in the sample, the anti-dumping measures (if applied) to imports from these non-sampled exporting producers shall not exceed the weighted average dumping margin established with respect to the sampled exporting producers according to the provisions of paragraph 5 Article 30 of the Regulation

Furthermore, according to the provisions of paragraph (6) Article(30) of the Regulation, individual determinations of the dumping margin may be determined for any exporting producer, not initially sampled, who submits the response to the questionnaire within the specified time-limit in this notice except where the number of exporting producers is so large that individual examinations would be unduly burdensome to the GCC-TSAIP and prevent timely completion of the investigation.



## 11. Hearings:

Pursuant to Article (14) of the Regulation, hearings may be held to give opportunity to all interested parties to present their views and arguments, provided that they submit a written request to the GCC-TSAIP that includes specific reasons as to why they should be heard. Interested parties must express their wish to hold a hearing within a **(30)** days' period from the date of publication of this notice in the Official Gazette.

## 12. On-the-spot Verification Visits:

Pursuant to Article (18) of the Regulation, the GCC-TSAIP may conduct verification visits at the premises of the interested parties inside or outside GCC countries to verify the accuracy of the information submitted and to collect any additional clarifications on the information or data required for the investigation.

## 13. Confidentiality:

Any information provided by interested parties on a confidential basis, upon a reasonable cause, shall be treated as confidential and shall not be disclosed without the specific permission of the party submitting it pursuant to Article (12) of the Regulation.

Interested parties providing confidential information shall furnish a non-confidential summary with sufficient details to permit a reasonable understanding of the substance of the information submitted in confidence. If that information is not susceptible of summary, the concerned parties shall provide a Statement of the reason according to Article (19) of the Regulation otherwise, such information may be disregarded.



#### **14. Non-Cooperation:**

In cases any interested party refuses access to or otherwise does not provide necessary information or does not submit them within the specified time limits or in the prescribed form or impedes the course of the investigation, the GCC-TSAIP will make its preliminary and final determinations based on the information available pursuant to Article (26) of the Regulation.

In cases, any interested party provided any misleading or wrong information, it will not be considered and information available may be used.

#### **15. Public File:**

The GCC-TSAIP makes available all relevant non-confidential information submitted by the interested parties through its public file. This information is available, upon written request, for all interested parties during the investigation and before reaching the final determinations pursuant to paragraph 3 of Article 14 of the Regulation.

#### **16. Submission of Information:**

All relevant information including questionnaire replies and correspondences provided by interested parties, must be communicated to GCC-TSAIP in electronic format and must indicate the name, address, e-mail address and telephone of the interested parties.

All interested parties participating in the Investigation shall submit their comments and arguments in the Arabic language. Any translation to Arabic Shall be provided through a licensed office operating in one of GCC countries, provided that this translation is acceptable by GCC-TSAIP.





**Correspondences to the GCC-TSAIP shall be emailed to the following address:**

**Mahfoodh Nasser Al-Raqqadi**

**General Director of GCC- TSAIP**

**Secretariat General- Gulf Cooperation Council**

**Bureau of Technical Secretariat of Anti Injurious Practices in the International Trade**

**Email :**

**tsaip-Inv@gccsg.org**

**Phone : +966112551355**